التحالف الثلاثي: هل يتحقق التصور الأمريكي لنظام أمني إقليمي جديد في الشرق الأوسط؟
" ١"

بقلم: د. رياض الشعيبي

لم يكن توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان حدثًا عسكريًا عابرًا، بل قد يكون أحد أهم التحولات الجيوسياسية التي شهدها الشرق الأوسط خلال العقد الأخير. فالاتفاق الذي ينص على اعتبار الاعتداء على أي من الدول الثلاث اعتداءً على الجميع، ويؤسس لتعاون في مجالات الاستخبارات والتدريب والتصنيع العسكري، جاء في لحظة إقليمية استثنائية زامنت الحرب الأمريكية الإيرانية، وتصاعد التهديدات ضد السعودية، وتراجع اليقين بشأن مستقبل النظام الأمني التقليدي الذي قامت عليه المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة.

لكن السؤال الأهم ليس: لماذا وقع الاتفاق اليوم؟ بل هل يمثل هذا الاتفاق خطوة في إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق رؤية استراتيجية أوسع، شاركت في صياغتها الولايات المتحدة، وتسعى إسرائيل إلى احتلال موقع محوري داخلها؟

بالعودة لأدبيات السياسة الخارجية الأمريكية المنشورة، نكتشف أن عدداً من كبار منظري الاستراتيجية الأمريكية بدأوا يتحدثون منذ أكثر من عقد عن نهاية مرحلة الاعتماد على التدخل العسكري الأمريكي المباشر، والدخول في مرحلة جديدة تقوم على بناء نظام أمني إقليمي تتولى فيه القوى الحليفة مسؤولية حفظ التوازنات، بينما تحتفظ الولايات المتحدة بدور الضامن الاستراتيجي من الخلف.

مارتن إنديك كان من أبرز من عبّر عن هذا الاتجاه. ففي مقاله The Necessity of Choice in the Middle East (2015)، مثلا، دعا الإدارة الأمريكية إلى الانحياز الواضح إلى حلفائها التقليديين في المنطقة باعتبار أن الأولوية لم تعد نشر الديمقراطية، وإنما إعادة بناء النظام الإقليمي ومنع انهياره أمام التمدد الإيراني والتنظيمات المتطرفة. وفي الاتجاه نفسه، دعت مراكز دراسات أمريكية عديدة إلى الانتقال من سياسة التدخل المباشر إلى سياسة تقاسم الأعباء الأمنية، بحيث تتولى القوى الإقليمية مسؤولية إدارة الأمن، فيما تكتفي واشنطن بالدعم السياسي والعسكري والاستخباراتي.

من هذه الزاوية، يبدو الاتفاق الثلاثي الحالي منسجماً مع هذا التصور العام، لكنه لا يعني بالضرورة أنه صُنع في واشنطن أو فُرض من قبلها. فالدوافع المباشرة للاتفاق نابعة أيضاً

من البيئة الإقليمية الجديدة التي فرضتها الحرب مع إيران، وتزايد الشعور لدى الحلفاء بأن الاعتماد الكامل على المظلة الأمريكية لم يعد كافياً لضمان أمنهم.

غير أن قراءة هذا التحول تبقى ناقصة إذا اقتصر النظر على الولايات المتحدة وحدها، لأن إسرائيل أصبحت خلال السنوات الأخيرة طرفاً رئيسياً في النقاش حول مستقبل النظام الإقليمي.

فمنذ اتفاقيات أبراهام، ثم بصورة أوضح بعد الحرب مع إيران، أخذت النخب السياسية والأمنية الإسرائيلية تتحدث عن "شرق أوسط جديد" لا يقوم على مجرد تسويات سياسية، وإنما على إعادة هندسة ميزان القوى في المنطقة. وفي هذا التصور، لا يتحقق السلام نتيجة مفاوضات متكافئة، بل نتيجة تفوق عسكري واستراتيجي يجعل بقية القوى الإقليمية تتكيف مع الوقائع الجديدة. وهو ما أطلقت عليه بـ "السلام بالقوة"؛ أي سلام تفرضه الهيمنة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وليس التوافق السياسي وحده.

من هذا المنظور، تسعى إسرائيل إلى أن تكون القوة المركزية في الشرق الأوسط الجديد، بحيث تتحول إلى المحور الذي يربط بين الأمن الإقليمي والتكنولوجيا المتقدمة وشبكات الاستخبارات والممرات الاقتصادية، مستفيدة من تفوقها العسكري ومن شراكتها الخاصة مع الولايات المتحدة.

وهنا يبرز سؤال أكثر أهمية: هل يشكل التحالف الدفاعي بين السعودية وتركيا وباكستان جزءاً من هذا المشروع الإسرائيلي، أم يمثل مشروعاً موازياً له ؟، الراجح أن العلاقة ليست علاقة اندماج كامل ولا علاقة تنافس صفري، وإنما علاقة تقاطع مصالح وتوزيع أدوار، فالولايات المتحدة تبدو معنية بقيام منظومة أمنية إقليمية تتحمل مسؤولية أكبر في حفظ الاستقرار، بما ينسجم مع فلسفة "تقاسم الأعباء". وإسرائيل معنية بقيام بيئة إقليمية مستقرة تُدمج فيها باعتبارها القوة العسكرية والتكنولوجية الأكثر تفوقاً. أما السعودية وتركيا وباكستان، فهي معنية ببناء إطار أمني يمنحها استقلالية أكبر في إدارة أمنها الجماعي، ويحد من الاعتماد المطلق على الحماية الخارجية.

وبذلك، قد يكون الشرق الأوسط بصدد الانتقال إلى نموذج جديد يقوم على تكامل الأدوار: الولايات المتحدة ضامن استراتيجي، وإسرائيل مركز للتفوق العسكري والتكنولوجي والاستخباراتي، بينما تشكل القوى الإقليمية الكبرى العمود الفقري للأمن الجماعي من خلال تحالفات دفاعية متزايدة.

غير أن هذه الصيغة لا تخلو من تناقضات جوهرية. فإذا كانت الرؤية الإسرائيلية تقوم على تثبيت موقعها بوصفها القوة المهيمنة في النظام الإقليمي الجديد، فإن القوى الإقليمية الكبرى، وفي مقدمتها تركيا والسعودية، تسعى في المقابل إلى بناء توازن إقليمي يمنع احتكار أي طرف لمفاتيح الأمن الإقليمي، بما في ذلك إسرائيل نفسها. ومن ثم، فإن التحالف الثلاثي قد يكون في الوقت ذاته عنصراً من عناصر الاستقرار الذي يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وأداة لإعادة توزيع القوة داخل الإقليم بما يمنع تحول إسرائيل إلى القطب الأمني الوحيد.

كما أن هناك عاملاً لا يمكن تجاهله، وهو القضية الفلسطينية. فمن الصعب تصور اندماج كامل بين إسرائيل ومنظومة أمنية تضم السعودية وتركيا في غياب تسوية سياسية تمنح هذا النظام شرعية عربية وإسلامية. ولذلك، فإن المرحلة المقبلة قد تشهد أشكالاً مختلفة من التنسيق غير المباشر أو التعاون الوظيفي في مواجهة التهديدات المشتركة، دون أن يصل ذلك إلى مستوى تحالف سياسي أو عسكري معلن.

وعليه، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة والتحالف الجديد ليست علاقة صانع بأداة، كما أن العلاقة بين إسرائيل وهذه المنظومة ليست علاقة قيادة مطلقة أو خصومة حتمية. إنها، على الأرجح، علاقة تقاطع بين ثلاثة مشاريع: مشروع أمريكي يسعى إلى تخفيف أعباء الانخراط العسكري المباشر، ومشروع إسرائيلي يطمح إلى تثبيت مكانته بوصفه القوة المحورية في الشرق الأوسط الجديد، ومشروع إقليمي تقوده قوى كبرى تسعى إلى بناء منظومة أمن جماعي أكثر استقلالاً وقدرة على إدارة التوازنات، ويبقى السؤال الذي سيحدد شكل الشرق الأوسط خلال العقد القادم: هل ستنجح إسرائيل في تحويل مشروع "السلام بالقوة" إلى هيمنة إقليمية دائمة، أم أن صعود منظومة أمنية تقودها القوى الإقليمية الكبرى سيؤدي إلى إنتاج توازن جديد يجعل إسرائيل شريكاً قوياً داخل النظام الإقليمي، لا القوة الوحيدة التي تحدد قواعده ؟

الإجابة عن هذا السؤال ستحدد ليس فقط مستقبل الاتفاق الدفاعي الثلاثي، بل مستقبل الشرق الأوسط الجديد بأكمله.